#اطردوا_الشيعة_من_الخليج.. من يبحث عن فتنة؟

ص16

عبدالرزاق قرنح

روائي تنزاني جذوره الحضرمية أوقدت جذوة إبداعه

ص12

إدانة أممية للبوليساريو تدعم المغرب في العملية السياسية المرتقبة

ص4

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الثلاثاء 2021/10/12

05 ربيع الأول 1443

السنة 44 العدد 12207

Tuesday 12/10/2021

44th Year, Issue 12207

الصدر أكبر الفائزين من مقاطعة واسعة للانتخابات العراقية

التيار الصدري أقرب إلى التحالف مع السنة والأكراد من الأحزاب الشيعية

بغداد – أدخلت النتائج الأولية للانتخابات التشريعية العراقية المشهد السياسي في مأزق من شأنه أن يزيد الخلافات بين الكتل والأحزاب الشيعية. كما كشفت عن مقاطعة واسعة للانتخابات واسعة بين العراقيين خاصة من فئة الشباب.

وفاقمت المفوضية العليا للانتخابات حدة الجدل بعد تأخرها في إعلان نسبة المشاركة ثم إعلان النتائج، فيما عزت مصادر سياسية وقضائية هذا التأخير إلى ضغوط من قبل الكتل السياسية على المفوضية.

ودعا زعيم الكتلة الصدرية مقتدى الصدر، الذي بدا الرابح الأكبر في هذه الانتخابات التي شهدت مقاطعة شعبية كبيرة، إلى عدم التدخل "الخارجي والإقليمي" في نتائج الانتخابات البرلمانية.

وقال "ليكن واضحاً للجميع أننا نتابع بدقة كل التدخلات الداخلية غير القانونية، وكذلك الخارجية التي تخدش هيبة العراق واستقلاليته".

وكشفت النتائج الأولية عن حصول التيار الصدري على أعلى نسبة من المقاعد تصل إلى 73 مقعدا "لحين إعداد هذا التقرير" وتلاه تحالف تقدم برئاسة رئيس البرلمان الحالي محمد الحلبوسي ثم الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني ثم دولة القانون برئاسة رئيس حزب الدعوة الإسلامي نوري المالكي.

وحصلت الفصائل الشيعية في تحالف الفتح برئاسة زعيم منظمة بدر هادي العامري وحركة حقوق برئاسة زعيم كتائب حزب الله العراقي حسين المحمداوي على نتائج متراجعة لم يكن يتوقعها أكثر الناس تشاؤمًا.

وكشفت النتائج الأولية في محافظات جنوب العراق عن حصول نشطاء انتفاضة تشرين على مقاعد تصل إلى عشرة في ذي قار والنجف والديوانية. ويتوقع أن يشكل المستقلون من الرافضين لسطوة الأحزاب المسيطرة على المشهد السياسي كتلة مؤثرة داخل البرلمان العراقي عند التحالف في مواجهة الكتل النافذة.

سجاد جياد

المشاركة الضئيلة كانت متوقعة... ثمة لامبالاة كبيرة

أنطونيو غوتيريش

على العراقيين احترام نتائج الانتخابات وحل أي نزاعات عبر القنوات القانونية

وأظهرت نتائج الانتخابات، التي قاطعها أكثر من 60 في المئة من الناخبين العراقيين وفق أرقام المفوضية العليا للانتخابات، أن الشارع الشيعي في العراق لم يعد يثق بالأحزاب الدينية، كما أن دعوة المرجع الأعلى علي السيستاني إلى المشاركة في التصويت واختيار الأفضل لم تتم الاستجابة لها.

ودعا نحو 25 مليون شخص يحق لهم التصويت إلى الاختيار بين أكثر من 3200 مرشح. لكن نسبة المشاركة الأولية بلغت نحو 41 في المئة، من بين أكثر من 22 مليون ناخب مسجل، وفق ما أعلنته المفوضية العليا للانتخابات صباح الاثنين.

لكن الناطق باسم قوى المعارضة العراقية باسم الشيخ رفض النتائج التي أعلنتها مفوضية الانتخابات، متهما المفوضية بتحريف نسبة المشاركة واحتسابها بطريقة الالتفاف على السياقات المعمول بها.

وقال الشيخ، في تصريح لـ"العرب"، إن "المفوضية رفعت نسب المشاركة بشكل غير قانوني بعد تدخلات سياسية لطمس معالم الرفض الشعبي للعملية السياسية ولتضليل الرأي العام لتساهم في زيادة معاناة العراقيين بسبب القوى التقليدية ومافيات الأحزاب التي تريد أن تمنحها الشرعية الزائفة".

وتمثّل هذه النسبة مقاطعة قياسية في الانتخابات الخامسة التي يشهدها العراق منذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003 إثر غزو أميركي.

في بغداد تراوحت نسبة المشاركة بين 31 و34 في المئة وفق المفوضية. وفي مراكز الاقتراع التي زارها صحافيون من وكالة الصحافة الفرنسية كان حضور الناخبين -الذين كان عدد كبير منهم من المسنين- ضعيفاً.

ويبدو التيار الصدري الحاصل على أعلى المقاعد أقرب إلى الاتفاق مع الحلبوسي والبارزاني، ومدعوما من تحالف قوى الدولة بزعامة رجل الدين عمار الحكيم ورئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، لتشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان العراقي التي ستكلف برئاسة الحكومة.

وتم تداول أخبار عن زيارة سرية لقائد القدس في الحرس الإيراني إسماعيل قاآني إلى بغداد، لضبط المنازعات بين الأحزاب الموالية لإيران من أجل تشكيل كتلة قادرة على الاستمرار في تشكيل الحكومة. إلا أن مشرق عباس المستشار السياسي لرئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، نفى زيارة أي مسؤول أجنبي إلى العراق خلال اليومين الماضيين.

وكشفت مصادر سياسية عراقية أن القوى الشيعية تعيش مأزقا معقدا لا يتوقع الاتفاق على تجاوزه قريبا، مستبعدة أي احتمال لتحالف الصدر مع المالكي والعامري.

وقالت المصادر في تصريح لمراسل "العرب" في بغداد إن "اجتماعا ضم كبار قادة الكتل الشيعية باستثناء الصدر عقد في منزل المالكي مساء الاثنين لتدارس نتائج الانتخابات".

ولم يتسرب ما دار في الاجتماع، إلا أن التوقعات تشير إلى أن تيار الفتح الذي يضم الميليشيات الولائية لن يقبل بهزيمته بسهولة.

في غضون ذلك حث أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش العراقيين على "التحلي بالصبر واحترام نتائج الانتخابات، وحل أي نزاعات قد تنشأ من خلال القنوات القانونية".

وأعرب مراقبون عن اقتناعهم بأن الكتل الموالية لإيران سوف تحتاج إلى وضع خلافاتها جانبا لكي تتمكن من تشكيل كتلة كافية تتصدر الأهلية لكي تبدأ مشاورات مع كتل أخرى. وهي عملية قد تستغرق عدة أسابيع أو حتى أشهرا.

وقال المحلل السياسي في مركز "ذي سنتشوريفاونديشن" سجاد جياد إن "نسبة المشاركة الضئيلة كانت متوقعة... ثمة لامبالاة واضحة عند الناس، لا يعتقدون أن الانتخابات ستنتج تغييراً ولا يتوقعون تحسناً في أداء الحكومة أو في مستوى الخدمات العامة".

وتنافس 3249 مرشحا يمثلون 21 تحالفا و109 أحزاب، إلى جانب مستقلين، للفوز بـ329 مقعدا في البرلمان.

وجرت الانتخابات بمشاركة 1249 مراقبا دوليا على الأقل، إضافة إلى الآلاف من المراقبين المحليين، وفق المفوضية.

مرة أخرى صانع الملوك

إعلان الحكومة نقطة إضافية في ميزان قيس سعيد بمواجهة خصومه

تونس – سحب الرئيس قيس سعيد آخر خيوط اللعبة من يد خصومه السياسيين، وعلى رأسهم راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة. وذلك بعد الإعلان عن الحكومة التونسية الجديدة التي ضمت تشكيلتها تسع حقائب وزارية لكفاءات نسائية تم تكليفها بوزارات مهمة.

وكان لافتا تأكيد قيس سعيد أنه سيفتح كل الملفات بعد التشكيل الحكومي، ما يوحي بأن المرحلة القادمة التي تلي استقرار المؤسسات هي مرحلة محاسبة المتورطين في قضايا الفساد وإضعاف سلطة الدولة.

وقالت أوساط سياسية تونسية إن الإعلان عن الحكومة وأدائها القسم يرسلان إشارات إيجابية إلى الداخل والخارج، ويسحبان البساط من تحت أقدام المشككين الذين وظفوا ورقة تأخير تشكيل الحكومة في حملتهم للتشكيك في قيس سعيد وقدرته على قيادة المرحلة.

وعملت حركة النهضة وأحزاب صغيرة تتحرك في فلكها على إثارة ردود سلبية من الخارج على الانتقال السياسي الذي جرى يوم الخامس والعشرين من يوليو الماضي، بزعم غياب الحكومة وعدم وجود جهة يمكن التفاوض معها بشأن الإصلاحات الاقتصادية والتزامات تونس تجاه المؤسسات المالية الدولية لتأمين حصولها على القروض اللازمة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المرحلة القادمة.

وسعى خصوم قيس سعيد لجر الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) إلى ملعب المعارضين للرئيس بسبب غياب جهة تتفاوض مع الاتحاد حول القضايا الاجتماعية وسبل تنفيذ اتفاقيات سابقة.

وأعلن سامي الطاهري الأمين العام المساعد في اتحاد الشغل أن الاتحاد يرحب بإعلان حكومة جديدة ويدعو إلى حوار تشاركي ووضع سقف زمني للإجراءات الاستثنائية.

وقالت رئيسة الوزراء نجلاء بودن، التي عينها الرئيس سعيد الشهر الماضي، "من أهم أولوياتنا مكافحة الفساد... وإعادة الأمل للتونسيين"، وإن حكومتها ستعمل "على استعادة الثقة في المعاملات وهي لن تتحقق دون تطبيق القانون ودون تمييز".

وكان لافتا أن الحكومة التي ترأسها سيدة قد ضمت تسع حقائب لسيدات متخصصات في مجالات متنوعة، وهن: ليلى جفال لوزارة العدل، وسهام بوغديري للمالية، ونائلة نويرة للصناعة، وفضيلة الرابحي للتجارة، وسارة زعفراني للتجهيز، وليلى الشيخاوي للبيئة، وآمال بلحاج للمرأة، وحياة قطاط للثقافة. كما تم تكليف عائدة حمدي بمهمة كاتبة دولة (وزيرة للشؤون) لدى وزير الخارجية.

وبعد مراسم القسم الحكومي ألقى الرئيس سعيد كلمة جدد فيها استمرار نفس المسار بقوة وحماس، مؤكدا "أنا على يقين من أننا سنعبر من اليأس إلى الأمل.. من الإحباط إلى العمل"، منتقدا كل من يهدد الدولة.

وشدد على ضرورة "إنقاذ البلاد ممن يتربصون بها في الداخل والخارج" و"من يعتبرون المناصب غنيمة... سنفتح الملفات ولن نستثني أحدا ولا مكان لمن يريدون العبث بسيادة الدولة".

وأبدى سياسيون ومحللون تونسيون رضاهم عن تشكيل الحكومة، واعتبروها خطوة مهمة، لكنهم قالوا إن المهم هو مدى قدرة هذه الحكومة على تحقيق النتائج المطلوبة شعبيا في أقرب وقت ممكن وبأسلوب سلس.

محسن مرزوق

تشكيل الحكومة جزء من الحل والعبرة بالنتائج

واعتبر محسن مرزوق، رئيس حركة مشروع تونس، أن تشكيل الحكومة الجديدة هو جزء من الحل الوقتي في الظرف الاستثنائي، وأن العبرة بالنتائج خاصة في الظرف الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي تعيشه البلاد.

وبعد تشكيل الحكومة دعا مرزوق في تصريح لـ"العرب" إلى الذهاب لأصل الأزمة، أي النظامين السياسي والانتخابي، وطريقة تغييرهما، ثم إجراء انتخابات مبكرة رئاسية وتشريعية.

ويرى حسان قبي، أستاذ الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية في الجامعات الفرنسية، أن تشكيل الحكومة خطوة صحيحة إلى الأمام في اتجاه القطع الكلي مع كل ممارسات ما قبل الخامس والعشرين من يوليو.

وقال، في تصريح لـ"العرب"، "إنني لا أعتقد أن من حكموا تونس طيلة عشر سنوات وأوصلوها إلى حالة الوهن والضعف والإفلاس لهم القدرة السياسية والشعبية -أو حتى من خلال علاقاتهم الدولية واللوبيات الخارجية التي يحركونها في الوقت الحالي- على العودة إلى الحكم".

تبون يحصي ما تبقى للجزائر من أصدقاء: نحن لسنا في عزلة

الجزائر – بدا الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون في تصريحه لوسائل إعلام محلية، بثها التلفزيون الحكومي ليل الأحد، وكأنه بصدد إحصاء ما تبقى للجزائر من شركاء وأصدقاء، في ظل توجه دبلوماسي غير مسبوق يقوم على توتير علاقات البلاد بمحيطها بدءا من المغرب ووصولا إلى فرنسا دون حساب المصالح والتوازنات، وهو ما قاد البلاد إلى عزلة يحاول تبون إخفاءها.

وأوحى تبون بأن عودة السفير الجزائري في باريس محمد عنتر داود غير واردة في الظرف الراهن، واشترط ذلك بعودة الاحترام إلى علاقات فرنسا مع بلاده، وهو ما يرشّح الأزمة المستجدة بين البلدين إلى المزيد من التصعيد والقطيعة، على خلفية السجال الذي أثارته تصريحات منسوبة إلى الرئيس إيمانويل ماكرون حول السلطة في الجزائر وتاريخها.

ولئن أعرب الرئيس الجزائري عن عدم حسم مصير الاتفاق المتعلق بأنبوب الغاز المار إلى إسبانيا عبر المغرب -بشأن التجديد من عدمه- في ظل القطيعة القائمة بين البلدين خلال الأسابيع الأخيرة، فإنه شدد على أن بلاده ترفض أي وساطة في هذا الشأن، ردا على أحاديث عن مساع لرأب الصدع بين البلدين الجارين.

كما سعى تبون لتحميل المغرب وفرنسا مسؤولية الحرائق التي شهدتها بلاده في الصيف، في وقت كانت فيه وسائل إعلام محلية قد عزت الأمر إلى قلة الإمكانيات التي حالت دون السيطرة على الحرائق، ووسط اتهامات للسلطة بالتقصير وعدم الاستعداد لهذه الحوادث بشكل مسبق وتطوير إمكانيات العاملين في القطاع، خاصة وأن العديد من الدول المتوسطية شهدت حوادث من هذا النوع أرجعتها إلى ارتفاع درجات الحرارة.

ويبدو أن الجزائر التي أبدت انفتاحا مطردا على عواصم إقليمية ودولية جديدة، على غرار بكين وموسكو وروما وأنقرة، بصدد البحث عن مصادر تنفيس أخرى تخفف عنها حالة العزلة الإقليمية والدولية.

وأمام القطيعة مع المغرب والتدهور غير المسبوق في العلاقة مع فرنسا، والارتباك المسجل في ملفي ليبيا ومالي، وحتى في تونس، يسجل دفع واضح لعلاقاتها الثنائية مع الأتراك والإيطاليين، حيث تم توقيع اتفاق وصف بالضخم في مجال الصناعات البيتروكيماوية مع أنقرة هذا الأسبوع، كما أعلن عن زيارة مرتقبة سيقوم بها الرئيس الإيطالي إلى الجزائر بداية الشهر القادم.

وفشلت الجزائر في بناء علاقة ثقة مع الأطراف المؤثرة في ليبيا، وهو ما يتناقض مع خطتها للعب دور الوسيط في الأزمة الليبية.

واستطاع القائد العام للجيش الليبي خليفة حفتر إرباك مشاريع فتح الحدود البرية التي أعلنت عنها الجزائر وحكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، بعدما قامت وحدة تابعة له بغلق أحد المعابر البرية بين البلدين خلال الأشهر الماضية، كما يبدو أن مخرجات الوضع التونسي بعد تحول الخامس والعشرين من يوليو تسير دون تطلعات المقاربة الجزائرية.

وإذا كان تبون قد ذكر حفتر بمفردات دارجة لا صلة لها باللغة الدبلوماسية، في تلميح إلى عدم اعتراف الجزائر بالرجل في المشهد الليبي ولا بمواقفه المناوئة للجزائر، فإنه أعرب عن "وقوف بلاده مع تونس في كل الظروف، وأن ما يمسها هو مساس بالجزائر"، وهي تصريحات ضبابية لا يفهم منها مع من تقف الجزائر هل تدعم قيس سعيد أم تقف ضده وتنحاز إلى الإسلاميين التزاما بتحالفها مع أنقرة؟

وأكد تبون أن تونس ستكون وجهته الأولى في أجندته الخارجية، وأنه سيزورها متى سمحت الظروف الصحية بذلك رفقة نصف تعداد الحكومة، في إشارة إلى الدفع الذي يريد الرجل إعطاءه لعلاقات الجزائر مع تونس، ولم يعلق على الوضع السياسي الداخلي في الجارة الشرقية إلا بالقول "الجزائر تدعم وتقف مع إرادة الشعب التونسي"، دون تقديم توضيحات أخرى.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1